ردمد ورقي: 2571-9971 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 1970 - 1994

تفعيل مفاهيم التنمية المستدامة في إطار سياسة تهيئة الإقليم

Activating the concepts of sustainable development within the framework of the regional development policy

السعيد طهراوي*
مخبر بحث الحقوق والعلوم السياسية
جامعة عمار ثليجي- الأغواط
s.tahraoui@lagh-univ.dz

أم الخير قوق
مخبر بحث الحقوق والعلوم السياسية
جامعة عمار ثليجي- الأغواط
o.goug@lagh-univ.dz

تاريخ إرسال المقال: 14/ 01/ 2023 تاريخ قبول المقال:13/ 02/ 2023 تاريخ نشر المقال: 19/ 03/ 2023

الملخص:

تهدف هذه الدراسة القانونية إلى إبراز العلاقة التكاملية بين مفاهيم التنمية المستدامة ومخرجاتها الميدانية على الأبعاد المتعددة لتهيئة الإقليم، ويشكل إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إحدى الرهانات الوطنية في تصحيح مسيرة التنمية، ومواجهة التحديات، والصعوبات التي يعاني منها الإقليم الوطني، وتبني الرؤية الاممية حول مفاهيم التنمية المستدامة من خلال تنسيق وتكامل عمل كل الفاعلين داخل المجال الوطني تحت مظلة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، لما يكون علية التراب الوطني للعشرين السنة المقبلة، مراعيا في ذلك الاعتبارات البيئة، ومفاهيم التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة في احتياجات الأجيال اللاحقة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة؛ التهيئة؛ الإقليم؛ المخططات؛ الإنصاف الاجتماعي؛ الإقلاع الاقتصادي.

*المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 2571-9971 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 1970 - 1994

Abstract:

This legal study aims to highlight the complementary relationship between the concepts of sustainable development and its field outputs on the multiple dimensions of preparing the region. By coordinating and integrating the work of all actors within the national sphere under the umbrella of the national plan to prepare the region for what the national soil will be like for the next twenty years, taking into account environmental considerations and concepts of sustainable development that meet the needs of the present without compromising the needs of subsequent generations.

Keywords:. sustainable development; configuration; territory; charts; social equity; economic development.

مقدمة :

تبنت الجزائر منذ الاستقلال الخطط التنموية المتعددة كأداة في مجال التخطيط، واعتمدت على المركزية المفرطة، والتخطيط الفــوقي، وضعف القيمة المضافة، رغم المكاسب المسجلة، إلا أنها أفرزت العديد من الإشكاليات الهيكلية التي أسهمت إلى حد كبير في تكريس التباين الجهوي، والاجتماعي والاقتصادي، مما حال دون الاستجابة إلى تطلعات الجزائريين لضمان حياة كريمة قوامها العدالة الاجتماعية، والإنصاف في توزيع الثروة، واستدامة الموارد الطبيعية للأجيال المتعاقبة.[1]

وقد شكلت المخططات الوطنية بأنواعها للتنمية المستدامة منحى تصاعديا في المعادلة الاقتصادية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا مع ارتباطها بطبيعة النظام السياسي السائد في البلاد، كونها ركيزة التّحول إلى مجتمع أفضل ، حيث أنها اتخذت عدة مسميات مسايرة للتوجه الأحادي ثم التعددي الانفتاحي للدولة، بداية بالمخطط الوطني الثلاثي، والرباعي، والخماسي ...الخ، وفي هذا الإطار كانت أغلب البرامج التنموية تتعلق بتحسين المحيط وتهيئة الإقليم، وترتكز على خطط محكمة تراعي ترتيب الأولويات وخصوصية المناطق من حيث التكلفة والنجاعة في المردودية، لخلق الثروة وتحسين الإطار الحياتي والمعيشي للمواطنين على الوجه الذي يحقق أكبر قدر من

[1]– ينظر إلى الموقع الالكتروني ، وزارة الاقتصاد والتخطيط التونسية ، الوثيقة التوجيهية تونس 2035 ، ص 09 ، اطلع يوم 2022/11/29 على الساعة 21:27 ليلا ، على الرابط التالي :
http://www.mdici.gov.tn/wp-content/uploads/2022/07/version_pr%C3%A9liminaire-_vision2035_juillet_2022.pdf

التوازن والوئام الاجتماعي، والارتقاء بمستوى المعيشة الذي يبقي حجز الزاوية في تفعيل مفاهيم التنمية المستدامة في إطار سياسة تهيئة الإقليم، وعلاقتها بارتفاع معدلات الإنتاج الوطني، والدخل الفردي من جهة والرفاه الاجتماعي، والاقتصادي من جهة أخرى.

وفي إطار تنزيل رؤية الجزائر 2030 أخذت الدولة على عاتقها القيام بإصلاحات واسعة شملت جميع قطاعات الحياة ، وفق نظرة مستقبلية شمولية كفيلة بتفعيل مفاهيم التنمية المستدامة في إطار سياسة تهيئة الإقليم التي ترتكز على الحوكمة الرشيدة، وتفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية، والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي في مجال التنمية، وبناء اقتصاد منتج وتنافسي من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، والتأقلم مع المخاطر الكبرى، والحفاظ على البيئة ومكوناتها البرية، والبحرية، والجوية، وكذا حماية التراث الثقافي من خلال تنفيذ توجهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم المصادق علية بموجب القانون رقم 02/10 المؤرخ في 29 يونيو 2010

وتكمن أهمية الموضوع المطروح في بيان المعوقات، والتحديات التي تواجه الإقليم الجزائري، والتي تؤثر على أبعاد التنمية المستدامة، إلى جانب بيان أهم الأدوات التي تم استحداثها ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لمعالجة الاختلالات الإقليمية، وتحقيق الفاعلية الاقتصادية، والإنصاف الاجتماعي، وتحقيق شروط الجاذبية، والتنافسية للإقليم.

وتأسيسا على ما سبق ذكره يجدر بنا في هذه المقال أن نبرز العلاقة التكاملية بين مفاهيم التنمية المستدامة ومخرجاتها الميدانية على الأبعاد المتعددة لتهيئة الإقليم مما يفرض علينا طرح الإشكالية التالية:

– ما مدى فعالية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في تفعيل مفاهيم التنمية المستدامة ؟

وتقتضي الدراسة تقسيم الموضوع إلى مبحثين أساسين:

– المبحث الأول: التنمية المستدامة " المعوقات – التحديات "

– المبحث الثاني: المخططات الوطنية للتنمية المستدامة وأدوات تفعيلها

وللإجابة عن هذه الإشكالية اتبعنا المنهج التحليلي المناسب للدراسة من خلال تحليل مختلف الأحكام والنصوص القانونية التي تناولت هذا الموضوع بكل أبعاده الاجتماعية، والاقتصادية وفق المنهجية التالية:

المبحث الأول: التنمية المستدامة " المعوقات – التحديات "

تعتبر التنمية المستدامة القاسم المشترك بين الأمم والشعوب التي تناشد التطور والرقي والازدهار، كونها المعادلة الثابتة في تحقيق ما يصبو إليه المجتمع الإنساني بتوفير حياة كريمة تعكس بوضوح معالم الخطوط العامة للبرامج التنموية المختلفة التي تهدف إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي للمواطنين، لكن يبقى تجسيد هذه المرامي محفــوفا بجملة من التحديات، والمعوقات[2] التي سنتعرض إليها في هذا المبحث حسب الترتيب التالي:

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

بات مفهوم التنمية المستدامة من أكثر المصطلحات شيوعا في العصر الحديث، لارتباطه بحياة الإنسان على هذه الأرض، وقد تعددت، واختلفت الآراء المناقشة لهذا المنهج التنموي الذي يعتبر المخلص الذي تعتمد عليه سياسة تهيئة الإقليم، لذا سوف نتطرق إلى تعريفه، وأهدافه[3].

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

تعرضت العديد من المنظمات الدولية، والفقهاء، والباحثين في شتى التخصصات العلمية إلى تعريف التنمية المستدامة كل حسب مجال تخصصه، ولتعريفها يجب التطرق إلى تعريف التنمية (أولا) ثم التنمية المستدامة (ثانيا)

أولا- تعريف التنمية :

تعدد تعريفات التنمية، واختلفت ويمكن التطرق إلى بعضها من الناحية الاصطلاحية :

التنمية: هي نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغييرات في الفرد، والجماعة، والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات، ومن ناحية الأداء وطرق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد

---

[2]– طحرور فبصل ، المنحى التطوري لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة 01، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2021 ، ص1445

[3]– حجام العربي ، طري سميحة ، التنمية المستدامة في الجزائر ، قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات ، مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، المجلد 06 ،العدد 02 ، 2020 ص 122

والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية[4].

وتعرف التنمية: بأنها قدرة الدولة على زيادة مواردها المختلفة، من موارد بشرية، واقتصادية، واجتماعية وطبيعية، وتدعيمها بهدف تحقيق ناتج أعلى في الإنتاج لتلبية الحاجيات الأساسية لغالبية مواطنيها[5].

كما عرّف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة التنمية: بأنها عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الفرد، وأهم هذه الخيارات المتشعبة هي أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل وأن يتعلموا، وأن يكون بوسعهم الحصول على المواد التي تكفل معيشة كريمة[6].

وقد اصطلحت هيئة الأمم المتحدة عام 1956 م على تعريف التنمية: بأنها العمليات التي بمقتضاها توجه جهود الأهالي والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في المجتمعات المحلية، لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم، والإسهام في تقديمها بأفضل ما يمكن[7].

ومن خلال ما سبق يتبين أن التعاريف السابقة بخصوص التنمية تشترك في البعد الإنساني.

ثانيا– تعريف التنمية المستدامة:

منذ صدور كتاب " حدود النمو " سنة 1972 م بدأ يتبلور مفهوم التنمية المستدامة في المجتمع الدولي ، حيث خلص الباحثون إلى أن العالم ببساطة لا يملك موارد كافية وليس سخيا كما ينبغي لاستيعاب السكان ذو نزعة ألأنانية، و الحل كما أشار " **Meadows** "صاحب الكتاب هو السعي لإيجاد مجتمع مستقـــر متوازن اجتماعيا، وبيئيا، ما يسمح بالاستقرار البيئي، والاقتصادي المستدام، وبعد سنتين من صدور الكتاب ظهر مفهوم الاستدامة في مؤتمر **بوخارست** سنة 1974م الذي دعا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية كمكون أساسي للاستدامة، وفي بداية الثمانيات بدأ مفهوم التنمية المستدامة تتضح معالمه، وأصبح الاتجاه السائد في المناقشات العالمية، والعلمية، ففي سنة 1980م استعمل مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية في تقريره تحت عنوان الحفاظ على الموارد المعيشية من أجل التنمية المستدامة ، وكذلك في

[4]– ينظر الموقع الالكتروني ويكيبيديا – الموسوعة الحرة ، اطلع يوم 2022/11/16 على الساعة 22:20 ليلا على الرابط التالي : https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9

[5]– ينظر الموقع الالكتروني " موضوع " اطلع يوم 2022/11/16 على الساعة 22:20 ليلا على الرابط التالي :https://mawdoo3.com/

[6]– حجام العربي ، طري سميحة، المرجع السابق ، ص122

[7]– ينظر إلى الموقع الالكتروني ويكيبيديا – الموسوعة الحرة ، المرجع السابق.

تقرير "اللجنة العالمية للتنمية " المعـــروفة بلجنة **برونتلاند** بعد نشر تقرير لها معنون بـــ" **مستقبلنا المشترك** " عام 1987م التي أعطت تعريفا واسعا للتنمية المستدامة بأنها " تلبي احتياجات الحاضر دون المساومـــة في احتياجات الأجيال اللاحقة "[8].

ومما سبق يتبين أن التنمية المستدامة تهدف لي إيجاد علاقة تتسم بالتوازن، والتناغم، والتناسق بين حاجيات الإنسان في التنمية، والمحافظة على الموارد الطبيعية من الاستنزاف، والتركيز على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، والحد من التدهور البيئي الناجم عن الطفرة الصناعية، والعمرانية، والسكانية ويمثل البعد الإنساني العمود الفقري فيها وهي تنمية توفـــر احتياجات الحاضر دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة[9].

الفرع الثاني : أهداف التنمية المستدامة

وضعت منظمة الأمم المتحدة 17 هدفا لتحقيق مفاهيم التنمية المستدامة في أفاق 2030 م، حيث تترابط هذه الأهداف العريضة فيما بينها على الرغم أن لكل منها أهداف صغيرة محددة، وتغطي أهداف التنمية المستدامة مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية (أولا)، والاقتصادية (ثانيا)، والبيئية (ثالثا)، والتكنولوجية (رابعا)[10]

أولا –البعد الاجتماعي:

إن عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية، والتعليمية، والاجتماعية فضلا عن مشاركة الساكنة في صنع القرارات التنموية التي تؤثر على حياتهم ، بالإضافة إلى عنصر العدالة، والإنصاف، والمساواة بين الأجيال المتعاقبة في الحصول على الموارد الطبيعية، وتهدف أيضا إلى مكافحة الفقر والجوع والبطالة، والتهميش واحترام حقوق الإنسان، وبناء القدرات المحلية وإعطاء الأهمية للظروف الاجتماعية والثقافية[11].

---

[8]– سعودي هجيرة، الاستدامة والمدينة : الممارسات في العمران المعاصر حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه ، كلية العلوم والتكنولوجيا ، جامعة بسكرة ، ص23

[9]– فراحتية كمال، التنمية المستدامة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة مسيلة ، المجلد3،العدد 3، سبتمبر 2018، ص280

[10]– ينظر الموقع الالكتروني ويكيبيديا – الموسوعة الحرة ، اطلع يوم 2022/11/17 على الساعة 22:17 المرجع السابق.

[11]– زربيطة نوال، بغريش ياسمينة، الأهداف الايكولوجية للتنمية الحضرية، مجلة الفكر المتوسطي، جامعة تلمسان، المجلد 11، العدد 01 ، 2022 ، ص 184-185

ثانيا – البعد البيئي:

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف البيئية من بينها الاستخدام العقلاني للموارد القابلة للنضوب لترك بيئة مماثلة للأجيال المقبلة، والبحث عن بدائل لتلك الموارد، ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات، وتوظيف التكنولوجية الأكثر نقاء في التخفيف من آثار التلوث في الوسط البيئي[12]، ويرى البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم الحدود البيئية التي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، وإن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة[13].

ثالثا– البعد الاقتصادي:

يتمثل هذا الجانب بالنسبة للبلدان الغنية في إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، أما بالنسبة للدول النامية فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى رفاهية السكان الأكثر فقرا[14]، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى الدخل الكافي، كما يتعلق هذا البعد بالصحة، والتربية والسكن والعمل والأمن وضمان سلامة أنظمة الإنتاج[15].

رابعا– البعد التكنولوجي:

في السنوات الأخيرة أدت التكنولوجيا دورا كبيرا في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث عززت من أنشطة البحث والتطوير لتحسين أداء المؤسسات الخاصة، والعامة، وأدت إلى استحداث أنماط ونظم جديدة تشمل المدن المستدامة، والخضراء، والذكية، وحفزت النمو الاقتصادي، وولدت فرص عمل جديدة أسهمت في تقليص الفقر والجوع، ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى

---

[12]– ينظر الموقع الالكتروني " بحر" أطلع يوم 2022/11/18 على الساعة 16:36 مساء على الرابط التالي: https://elb7r.com/

[13]– فراحتية كمال، التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص 284

[14]– فوزية برسولي، بولحية شهيرة ، التنمية المستدامة في الجزائر قراءة للتدابير القانونية محليا وإقليميا ، جامعة المدية مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسة، المجلد02 ، العدد 02 ، 2018 ، ص308.

[15]– فراحتية كمال، التنمية المستدامة، المرجع السابق ، ص283.

تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، وقد أسهمت الاتصالات أيضا بدور كبير في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة[16].

المطلب الثاني: المعوقات الحضرية المتعددة للإقليم الجزائري

ورثت الجزائر بعد خروج المحتل إقليما متدهورا من جميع النواحي البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والحضرية، حيث ركز المحتل على تنمية المناطق الساحلية خدمة لمصالحه الاقتصادية، وتهميش المناطق الداخلية والجنوبية، مما سبب العديد من المشاكل على مستوى الإقليم ومن أبرزها[17]:

الفرع الأول: المشكل الحضري

عرفت المدن والأرياف الجزائرية تحولات عميقة بسبب النمو الديمغرافي، والهجرة الريفية، والتطورات الاجتماعية والاقتصادية في العقود الأخيرة، وبناء على ذلك عرف النسيج العمراني وضعية مزرية، أثره على دور المدن في أداء مجمل وظائفها نتيجة المشاكل الحضرية التالية : التعمير غير منسجم (أولا) وبنية حضرية متدهورة (ثانيا) ومشكل الـــنقـــل (ثالثا)[18].

أولا- التعمير غير منسجم :

شهد التراب الوطني تدهورا كبير في مجال التعمير والبناء نتيجة تمركز أغلب السكان والنشاطات، والهياكل الصناعية في المناطق الساحلية التي لا يمكن أن تتحمل هذه الأوساط الهشة بيئيا، إضافة إلى النمو السكاني المتزايد، والتلوث البيئي، والهجرة الريفية، واستنزاف الموارد الطبيعية،والتوسع العشوائي للسكن، في حين لا تستقطب مناطق الجنوب إلا 09 % من سكان البلاد على مساحة 87 % من الإقليم الوطني، مما أدى إلى عدم التوازن في توقع الخدمات، والتجهيزات، والمرافق العامة،والبني التحتية بين الشمال، والجنوب[19]، إضافة إلى تمدد المدن

---

[16]– ينظر الموقع الالكتروني " **بحر** " اطلع يوم 2022/11/18 المرجع السابق : https://elb7r.com/

[17]– عباس راضية، تهيئة الإقليم والتعمير في التشريع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة 02 ،المجلد 02 ، العدد 02 2012 ، ص 47-48.

[18]– قانون رقم 02/10 المؤرخ 29 يونيو 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، ج ر العدد 61 صادره في 2010/10/21، ص21

[19]– براهيمي موفق، البعد البيئي لقواعد التعمير والبناء ، مذكرة ماجستير تخصص قانون إداري معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان ، 2017/2016، ص 15.

الصغرى، ونمو المدن الكبرى على حساب الأراضي الفلاحية، والمتتبع لمسيرة التعمير في الجزائر وما آل إليه كان نتيجة عدة أسباب منها الحقبة الاستعمارية ، والتخطيط الفوقي،وضعف الأطر القانونية في التحكم في مجال التعمير، والأزمات الاقتصادية[20].

ثانيا– البنية الحضرية المتدهورة:

لقد كان للنمو السكاني الاستثنائي منذ الاستقلال انعكاسات ملحوظة على النظام الحضري، وقد ترتب عنه آثار سلبية متنوعة يتعين معالجتها منها انتشار الأحياء العشوائية، والنقص الواضح في بعض المرافق، والخدمات، والتجهيزات، والمساحات الخضراء، وغياب التوازن في توقع الأنشطة الاقتصادية، والمركبات الصناعية إلى جانب الوضعية المزرية للبيئة الحضرية من نقص في الخدمات الصحية، والتعليمة ، وأزمة الإسكان، والمياه وهي مشكلات قائمة لحد اليوم رغم ما تضعه الدولة من برامج وخطط لتنظيم المجال الحضري، إلا أنها غير كافية لتحقيق بنية حضرية متوازنة ومتكاملة تحقق الرفـــاهية للسكان، وتحافظ على الوسط البيئي، وتسهم في الإقلاع الاقتصادي، وتدعم التنافسية، والجاذبية للإقليم، وتلبي احتياجات الأجيال المتعاقبة[21].

ثالثا– مشكل النقــل :

بالرغم من تقدم قطاع النقل في الجزائر إلا أنه لا زال يخضع لضغوط شديدة بسبب زيادة الطلب على خدماته ومرافقه، واتساع حدة المشاكل التي يعاني منها[22]، وقد تكفلت الدولة من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بوضع مخططات توجيهية خاصة بالنقل البري، والجوي، والبحري، وتعمل على تحديث ودعم البني التحتية للنقل، وتشجيع الأعمال التي من شأنها فك العــزلة على مستوى الإقليم، وتوخي أنماط النقل المناسبة والملائمة للمناطق الحساسة، وتشجيع المناهج المتعددة الأنماط التي من شانها تحسين التكامل بين مختلف أنظمة النقل[23].

---

[20]– قانون رقم 02/10 المؤرخ في 2010/06/29 ، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، المرجع السابق ، ص21

[21]– إسماعيل بن السعدي ، سمراء فاطمي، دور الجماعات المحلية في التنمية الحضرية ، مجلة الباحث ، جامعة قسنطينة 02 ،المجلد 13 ،العدد 01 ، 2017 ص 269

[22]– صورية شنبي ومن معها ، مشروع إستراتيجية النقل الذكي لدعم إستراتيجية النقل المستدام المقترح لتطوير النقل البري في الجزائر وعوامل نجاحها، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2021 ، ص 310

[23]– المادة 26 من قانون رقم 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 ، يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، المرجع السابق.

ردمد ورقي: 2571-9971 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 1970 - 1994

ومن خلال إسقاط أدوات النقل المستدام في الجزائر نجد أنها بعيدة كل البعد عن المؤشرات العالمية للاستدامة، بسبب العديد من المشاكل التي لازال يخلفها قطاع النقل على المستوى الاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي في الجزائر، ومن أبرزها التلوث السمعي، والجوي، والبيئي، واستنزاف الأراضي الفلاحية في مد الطرق، وكثرة حوادث المرور نتيجة ضعف البنية التحتية للطرقات، وعدم كفاءة وثائق التعمير في تخطيط المدن وغيرها.

الفرع الثاني : المشكل البيئي

أدت سياسة التنمية المنتهجة بعد الاستقلال إلى استنزاف الموارد الطبيعية بمختلف أنواعها،نتيجة الاعتماد على الصناعات الثقيلة لتحريك عجلة النمو الاقتصادي في شتى المجالات،مما انعكس سلبا على الوضع البيئي والحضري ، وأدى إلى ظهور العديد من المشاكل البيئية[24]، منها تلوث الساحل (أولا) وخطر يهدد التنوع البيولوجي (ثانيا) واستنزاف الأراضي الفلاحية(ثالثا):

أولا- تلوث الساحل :

ورثت الجزائر ساحلا ترتكـــز فيه أغلب الأنشطة الصناعية الملوثة، والتجمعات السكانية، والبني التحتية، وعامل جذب للهجرة الريفية، نتج عن هذا الوضع العديد من المظاهر السلبية على الصعيد الاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي لا سيما تدهـــور الأنظمة البيئية وتلويثها، وذلك بتحول المناطق الساحلية لمصبات عشوائية للنفايات الحضرية، والصناعية[25]، وبقي هذا الوضع على حاله في السياسة المنتهجة بعد الاستقلال التي تميزت بإعلاء البعد التنموي على البعد البيئي[26]، وفي ظل ارتفاع معدلات التلوث على المستوى العالمي الذي مس البيئة ومكوناتها الطبيعية، والاصطناعية، وكـــــذا التحولات العالمية التي

---

[24]– وليد عابي ومن معه ،آليات وأدوات حماية البيئة في الجزائر من منظور التنمية المستدامة ، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد ، المجلد 01 ، العدد 01، 2019 ، ص 215

[25]– تضم المنطقة التلية ثلثي (3/2) الوحدات الصناعية للبلاد، في حين تشمل المنطقة الساحلية وحدها 51 % من هذه الوحدات الصناعية، وتتمركز أغلبها في المدن الساحلية الكبرى هي (وهران، الجزائر، سكيكدة، عنابه) ينظر إلى: تواتي صارة يسمين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، دراسة قانونية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 01 ، 2015/2014 ، ص 37

[26]– بن صالح محمد حاج عيسى، الآليات القانونية المقررة لحماية الساحل من التلوث في التشريع الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 01 ، 2016/2015 ، ص 04

طرأت على مفاهيم التنمية المستدامة تبنت الدولة الجزائرية إستراتيجية جديدة في تسير والمحافظة على المناطق الساحلية تعتمد على مبادئ التنمية المستدامة في إطار سياسة تهيئة الإقليم [27].

ثانيا- خطر يهدد التنوع البيولوجي :

يتميز الإقليم الجزائري بتنوع بيولوجي كبير، ويتكون الوسط الحيوي من عناصر حية كالنباتات، والغابات، والحيوانات، وعناصر غير حية كالرياح والأمطار والحرارة، متفاعلة فيما بينها، فكل هذه العناصر تشكل أنظمة بيئية مهددة بالنمو الديمغرافي، والاقتصادي، والتوسع العمراني، وتمركز أغلب المركبات الصناعية في المناطق الحساسة بيئيا وغالبا ما تكون هذه الفضاءات عرضة لـــتلوث بسبب الممارسات البشرية، كالتعمير العشوائي، ورمي النفايات، والرعي الجائر والعوامل الطبيعية كالتصحر، ونضوب المياه، والحرائق، والزلازل، والبراكين وغيرها من المخاطر الكبرى [28].

ثالثا- استنزاف الأراضي الفلاحية :

سجلت المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة في الجزائر مـــا بين 1960 و2008 نزولا حادا من 01 هكتار للفرد عام 1960 م إلي 0.24 هكتار للفرد سنة 2008 م، في حين فقد القطاع الزراعي 250 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية [29] لتلبية النقص الكبير في الوعاء العقاري الحضري، لإنشاء التجهيزات الكبرى متمثلة في مشاريع البناء والإسكان، وإقامة الجسور والسدود، والمطارات، والسكك الحديدية ، والطرق ، ومقرات الإدارات العمومية فوق الأراضي الفلاحية عالية الجودة ، وذلك لسهولة تهيئتها والبناء عليها، وهذا التوسع استنزف الوعـــاء العقـــاري الفلاحي وأثـــر على الأمن الغذائي للبلاد[30].

من خلال ما سبق تبين أن المسألة البيئية هي إشكالية جديدة تستدعى تحولا فكريا وسياسيا حقيقيا من شأنه أن يسمح بتحديد الرهانات الخاصة بمنطقتنا، والاستجابة للاعتبارات البيئية في مسيرة التنمية من خلال إدراج البعد البيئي في كل القطاعات الوزارية، وكذلك في مختلف المشاريع والبرامج المسطرة

---

[27]- المرجع نفسه، ص 05

[28]- قانون رقم 02/10 المؤرخ في 2010/06/29 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، المرجع السابق، ص 14-15

[29]- قانون رقم 02/10 ،المرجع نفسه ، ص 13

[30]- مزياني فريدة، دور العقار في التنمية المحلية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة،المجلد4،العدد 06،2012، ص57

من طرف الجماعات المحلية، والمؤسسات الوطنية، وليس شعارات عـــامة منصوص عليها في القوانين تفتقد إلي عنصر الإلـــــزام[31].

المبحث الثاني: المخططات الوطنية للتنمية المستدامة وأدوات تفعيلها

تعلن الدولة من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وأدواتـــه عن مشروعاتها التي تحقق مفاهيم التنمية المستدامة على مستوى المجال الإقليمي، وفق نظرة شمولية مستقبلية تشارك فيها كل الأطياف المؤثرة في حركية المجال الوطني من أجل رسم معالم الجزائر في أفاق 2030م[32].

المطلب الأول: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم" الحلول –الأفاق"

تسعى الدولة إلى تطبيق مفاهيم التنمية المستدامة من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يبين الطريقة التي تعتزم من خلالها الدولة ضمان التوازن الرباعي، المتمثل في الإنصاف الاجتماعي، والفعالية الاقتصادية، والإسناد البيئي، وتحقيق شروط جاذبية الإقليم في إطار مفاهيم التنمية المستدامة على مستوى التراب الوطني بالنسبة للعشرين السنة المقبلة[33].

الفرع الأول: الإنصاف الاجتماعي والإقلاع الاقتصادي

ترسم رؤية الجزائر 2030 م خارطة طريق تجسد الطموحات الوطنية والإصلاحات الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ووضع منوال تنموي بديل يتبنى نظرة جديدة تحقق الإنصاف الاجتماعي (أولا) والإقلاع الاقتصادي (ثانيا)[34].

أولا– الإنصاف الاجتماعي:

الإنصاف لغة مأخوذ من (النصف) ، وأصل استعماله أن الشئ يكون مشتركا على التساوي بين

---

[31]– قانون رقم 02/10 ،المرجع نفسه ، ص 15

[32]– قانون رقم 02/10 المؤرخ في2010/06/29 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم،المرجع السابق، ،ص 115

[33]– تواتي صارة يسمين، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، دراسة قانونية، المرجع السابق، ، ص03

[34]– ينظر إلى الموقع الالكتروني، وزارة الاقتصاد والتخطيط التونسية، المرجع السابق، ص09

اثنين[35] في حين يمثل الإنصاف الاجتماعي الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة التي حددتها منظمة الأمم المتحدة ممثلا في الحد من أوجه عدم المساواة، وإيجاد عالم أكثر إنصافا بين الدول وداخلها ،وفي ظل معاناة الإقليم الجزائري العديد من الصعوبات نتيجة اتساع رقعة الفقر وغياب الرعاية الصحية و الاجتماعية الشاملة، وعدم التوازن الجهوي في جهود التنمية، باتت هذه الصعوبات تهدد السلم الاجتماعي، والاستقرار الاقتصادي، والسياسي في البلاد[36]، وأمام هذه الوضعية المزرية تطلب تدخل الدولة باعتبارها الضامن الوحيد للمساواة في الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية من خلال تنفيذ مقتضيات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يشكل المسعى التشاركي لكل القطاعات الفاعلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية ، والحد من الفـــوارق بين الأفراد والجهات، والإنصاف في توزيع الخدمات، والتجهيزات، والقضاء على الفقـــر، والبطالة، وأشكال التمييز، والرفع من جودة التعليم، والصحة، والنقل، وتدعيم البنية التحتية في عموم البلاد، والقيام بإصلاحات تشريعية وتنظيمية تتماشى مع الآليات العالمية في تضمين مفاهيم التنمية المستدامة بحلول 2030 م[37].

ثانيا– الإقلاع الاقتصادي:

يرتكـــز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على الفعالية الاقتصادية من خلال بناء اقتصاد تنافسي قادر على التموقع على المستوى الإقليمي، والدولي، والتكيف مع الأزمات، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، وإنشاء مناطق التبادل الحر، والدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التـــدهـــور البيئي، واعتماد التحول الرقمي والتحول الطاقي والبحث العلمي كركائز أساسية لدعم أبعاد التنمية المستدامة [38].

---

[35]– ينظر إلى مدونة الشيخ جواد على الموقع الالكتروني، أطلع يوم 2022/11/23 على الساعة 22:20 ليلا على الرابط التالي : https://www.hadith-ramadan.com/2018/07/blog-post.html

[36]– ينظر إلى موقع الالكتروني " مندى العربي للتنمية المستدامة " ص 02 أطلع يوم 2022/11/23 على الساعة 22:55 ليلا على الرابط التالي :
https://afsd-2021.unescwa.org/sdgs/pdf/background-notes/21-00210_%20AFSD-2021-Bckd-Note-On-Sdg-10-Ar24March.pdf

[37]– قانون رقم 02/10 المؤرخ في 29 يونيو 2010 ، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، المرجع السابق ، ص 120–119

[38]– ينظر موقع الالكتروني الأمم المتحدة " ESCWA" اطلع يوم 2022/11/24 على الساعة 20:00 ليلا على الرابط التالي : https://archive.unescwa.org/ar /

كما تشكل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية محورا أساسيا لتعزيز الهيكلة الاقتصادية، وتحسين أداء قطاعات الإنتاج، وبالتوازي يستدعي إنجاح الإقلاع الاقتصادي إعداد وتنفيذ سياسة قطاعية تشاركية تجمع كل الأطراف المعنية، فضلا عن توفير الموارد البشرية الكفأة، والمحافظة عليها إلى جانب وضع منوال تنموي اقتصادي نشيط وفعال[39].

الفرع الثاني: الإسناد البيئي وجاذبية وتنافسية الإقليم

يبين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الطريقة التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان حماية البيئة ومكوناتها من التدهور، باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتدعيم الإسناد البيئي (أولا)، وجعل الإقليم الوطني جذابا من خلال الخطط والبرامج المنبثقة عنه، وتشكل هذه البرامج والخطط جانبا أساسيا في تحقيق جاذبية وتنافسية الإقليم (ثانيا).

أولا- الإسناد البيئي:

في ضوء ضعف الموارد الطبيعية وندرتها، وعدم قدرتها على التجدد، ولضمان حق الأجيال القادمة يرتكز منوال التنمية المستدامة على تغيير أنماط الإنتاج، والاستهلاك، والاستغلال الأمثل للثروات الوطنية، ودعم قدرتها على التأقلم مع التقلبات المناخية[40].

وفي ظل تبني الجزائر منوالا تنمويا يعتمد على تفضيل استغلال الموارد الطبيعية، والتجهيز المفرط للبلاد دون مراعاة المدى الطويل والأثر البيئي، فإن الجزائر وصلت إلى القطيعة مع أوضاع لم يعد بعضها قابلا للتدارك مثل ندرة الموارد المائية، وهشاشة التربة، والأنظمة البيئية، والتعرض للمخاطر الكبرى المرتبطة بالتعمير غير المراقب، والفيضانات، والتصحر، والجفاف، وإهمال التراث الثقافي، وتقتضي المرحلة القادمة بلورة السياسات، ووضع المخططات والبرامج الكفيلة بتحقيق تنمية شاملة تراعي مستلزمات حماية الفضاءات الهشة بيئيا[41].

كما تقضي الخطط، والبرامج المستقبلية المنبثقة عن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم التركيز على معالجة مشكلة النفايات، وتطوير الاقتصاد الدائري والنهوض بالقطاعات المتجددة، والنمو الأخضر ووضع

---

[39]- ينظر إلى الموقع الالكتروني ، لوزارة الاقتصاد والتخطيط التونسية ، أطلع يوم 2022/11/24 ، الساعة 20:47 ، المرجع السابق، ص 11

[40]- ينظر الموقع الالكتروني ، لوزارة الاقتصاد والتخطيط التونسية، المرجع نفسه، ص 11.

[41]- قانون رقم 02/10،المؤرخ في 29 يونيو 2010 ، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، المرجع السابق، ص 14.

ردمد ورقي: 2571-9971 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 1970 - 1994

مخططات تعمير تراعي البعد البيئي، إلى جانب حماية وتثمين الأنظمة البيئية، وتحسين مؤشرات الربط بشبكات الصرف الصحي، وحماية الساحل، والأراضي الفلاحية والغابيه، والجبلية[42].

ثانيا- جاذبية وتنافسية الإقليم :

في سياق العولمة وبروز اقتصاد المعرفة دخلت الجزائر بدورها في مرحلة انتقال اقتصادي ضمن سياسة تهيئة الإقليم من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يعتزم خلق شروط التنافسية والجاذبية للأقاليم، بتأكيد قدرتها على الإنتاج والتبادل وفق قواعد الاقتصاد العصري، وجذب المهارات والتكنولوجيات والاستثمارات الأجنبية لتطوير الجاذبية والتنافسية، وعدم ترك أجزاء الإقليم عرضة للتهميش[43].

وتتمثل شروط التنافسية والجاذبية للأقاليم في الخط التوجيهي الثالث، وبرامج العمل المنبثقة عنه في وضع ترتيبات إقليمية متنوعة تدعم جاذبية الأقاليم، وتطوير الاقتصاد المحلي بتضافر العوامل الداخلية والخارجية، وعصرنه المدن الأربعة الكبرى، ودعم التنمية المحلية من خلال تدخل الدولة والجماعات المحلية، ودعم وتطوير شبكات النقل البري والجوي، والبحري، ورقمنه الأقاليم إلى جانب الإنصاف الإقليمي، وديمومة الموارد الطبيعية وغيرها من برامج العمل التي تحقق التنافسية والجاذبية للإقليم[44].

المطلب الثاني: أدوات تهيئة الإقليم وانعكاسها على التنمية المستدامة

تسعى الدولة من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لمواجهة التحديات، وتصحيح الفوارق في ظروف الحياة، ودعم الأنشطة الاقتصادية، والتحكم في نمو المدن وتنظيمها، وتصحيح الاختلالات الإقليمية، وإيجاد بدائل للتهيئة الموروثة عن الماضي من خلال أدوات تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة المتمثلة في العديد من المخططات على المستوى الوطني والجهوي والمحلي[45].

---

[42]- قانون رقم 02/10 ،المؤرخ في 29 يونيو 2010 ، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،المرجع السابق، ص 54 .

[43]- قانون رقم 02/10، المرجع نفسه ، ص 71.

[44]- قانون رقم02/10،المرجع نفسه، ص 71- 83.

[45]- قانون رقم 02/10، المرجع نفسه ، ص 115.

الفرع الأول : أنواع المخططات لتهيئة الإقليم

تتنزل سياسة تهيئة الإقليم في مجموعة من المخططات الإقليمية، والقطاعية يعلوها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتطبق بصفه هرمية من الكل إلى الجزء المكرسة في قانون رقم20/01 المؤرخ في 2001/12/12المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

أولا- المخططات الإقليمية:

تتمثل المخططات الإقليمية المعتمدة في تنفيذ سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والمخططات الجهوية، و الولائية والمحلية لتهيئة الإقليم

1-المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT): يعد كوسيلة دعم رئيسة للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، كمخطط أول لأدوات تهيئة الإقليم، ويشمل كافة التراب الوطني وتشترك في إعداده كافة القطاعات الحكومية،ويحدد التوجهات العامة لعمل الوزارات والقطاعات الأخرى على ما يكون عليه التراب الوطني في المستقبل على مدى عشرين السنة المقبلة، مراعيا في ذلك إمكانيات وخصوصيات أجزاء الأقاليم ، وعدم ترك أي جزء من الإقليم عرضة للتهميش والعزلة وهذا ما نصت علية المادة الأولى من قانون رقم 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته على ما يأتي " تحدد أحكام هذا القانون التوجهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم التي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستدامة..."[46] ويشكل الإطار المرجعي لعمل السلطات داخل الإقليم الوطني[47].

2- **المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم(SRAT)** :يشمل عدة ولايات متاخمة لها خصوصيات فيزيائية ووجهات إنمائية مماثلة، أو متكاملة[48]، وقد تم تقسيم التراب الوطني إلى تسعة فضاءات، موزعة على تسعة مخططات،وتتمثل في ثلاثة(03) مخططات جهويه على مستوى التل تشمل 25 ولاية، وثلاثة(03) مخططات جهوية على مستوى الهضاب العليا تشمل 14 ولاية ،ثلاثة (03) مخططات جهوية على

---

[46]- قانون رقم 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 ، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ج ر العدد 77 ، صادره في 2001/12/15.

[47]- تكواشت كمال، الآليات القانونية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص عقاري، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2008/ 2009، ص 72.

[48]- المادة 03 من قانون رقم 20/01، المرجع السابق.

مستوى الجنوب تشمل 09 ولايات[49].

تطبق هذه المخططات بتوافق مع توجهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على مستوى الفضاء الجهوي، وتتكفل المخططات الجهوية الخاصة بالمناطق الساحلية بالترتيبات المتضمنة في المخطط الوطني لتهيئة السواحل، إلى جانب تموقع البني التحتية، والخدمات العمومية، والمحافظة على الموارد المائية، وحماية التراث الثقافي، وترقية الأنشطة الفلاحية والصناعية، وإعادة تجديد وإحياء الفضاءات المهددة[50].

3-مخططات تهيئة الإقليم الولائي (PAW): وهي مخططات توضع بالتوافــق مع المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم ويتم إعدادها على مستوى كل ولاية ما عدا الولايات التالية : الجزائر، ووهران، وعنابة، وقسنطينة، وتعالج هذه المخططات تنظيم الخدمات العمومية، وتنسيق التنمية المشتركة بين البلديات والحفاظ على البيئة، والسلم الترتيبي العام وحدوده المتعلقة بالبنية الحضرية والريفية[51].

وتنزيلا لهذا المخطط صدر المرسوم التنفيذي رقم 86/16 المؤرخ في 1986/03/01 الذي يحدد كيفيات إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية[52]، وحسب المادة الثانية منه يهدف المخطط إلى ضمان الانسجام بين الأدوات المتسلسلة لتهيئة الإقليم المحددة مسبقا، والتي تتمثل في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ومخططات البني التحتية، ومخططات الجهوية، ومخططات تهيئة السواحل، وأنظمة تهيئة الكتل الجبلية، وأدوات التعمير المحددة لاحقا وتتمثل في مخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي[53].

4- **المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(PDAU)** : هو أحدى الأدوات لتهيئة الإقليم على المستوى المحلي نصت عليه المادة 16 من قانون رقم 29/90 المعدل والمتمم المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير على ما يأتي " المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري يحدد التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية، آخذا بعين الاعتبار

[49]– قانون رقم 02/10، المرجع السابق، ص 122.

[50]– المادة 49 من قانون رقم 20/01 ، المؤرخ في 2001/12/12 يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، المرجع السابق.

[51]– المادة 7 من قانون رقم 20/01، المرجع نفسه.

[52]– المرسوم التنفيذي رقم 86/16 المؤرخ في 1986/03/01 الذي يحدد كيفيات إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية، ج ر العدد 13 ، صادره في 2016/03/02.

[53]– براهيمي موفق، البعد البيئي لقواعد التعمير والبناء، المرجع السابق ، ص 69.

تصاميم التهيئة، ومخططات التنمية، ويضبط صيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي"[54].

يتكون هذا المخطط من تقرير توجيهي يعالج فيه الوضع القائم والاحتمالات الرئيسة للتنمية بالنظر إلى التطور الاقتصادي، والاجتماعي، والديمغرافي للتراب المعني، ويقترح نمط التهيئة بالنظر إلى التوجيهات الخاصة بتهيئة العمرانية إلى جانب وضع تقنين يحدد اللوائح والاشتراطات المطبقة بالنسبة إلى كل منطقة من القطاعات المحددة في المواد من 20-23 من قانون رقم 29/90، كما يرسم حدود المناطق الحساسة بيئيا مثل منطقة الساحل، والأراضي الفلاحية، والمحميات الطبيعية، والمناطق المعرضة للأخطار الكبرى طبقا لتوجهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم [55].

ثانيا- المخططات البيئية:

تحدد هذه المخططات المناطق الحساسة بيئيا، للحفاظ عليها من التعديات، واستمرار دورها في تحقيق التوازن البيئي مثل منطقة الساحل، والتصحر ، والجبل، والغابات وغيرها .

1- المخطط التوجيهي لتهيئة السواحل (SDAL): تم التنصيص عليه بموجب المادة 07 من قانون رقم 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الذي يترجم بالنسبة للمناطق الساحلية والشريط الساحلي للبلاد الترتيبات الخاصة بالمحافظة على الفضاءات الهشة والمستهدفة وتثمينها بتوافق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم[56]،ويتم وضع مخطط توجيهي لتهيئة السواحل في المناطق الساحلية بعد تشخيص المنطقة الساحلية جغرافيا وبيئيا،واقتصاديا، واجتماعيا، ورسم حدودها [57] إلى جانب مخططات أخرى محددة في قانون رقم 02/02 المؤرخ في 2002/02/05 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه[58].

2- نظام تهيئة إقليم الكتل الجبلية :يحدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته اقتصادًا متكاملاً في المرتفعات الجبلية مرتبطة بحشد الموارد المائية، وتطوير الزراعة، وتربية المواشي بالمناطق الجبلية،

---

[54]- قانون رقم 29/90 المؤرخ 1990/12/01 المعدل والمتمم ، يتعلق بالتهيئة العمرانية، المعدل والمتمم، ج ر العدد 52، صادره في 1990/12/2.

[55]- المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المعدل والمتمم المؤرخ في 1991/05/28 يحدد إجراءات إعداد مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، ج ر العدد 26، صادر1991/06/01.المعدلة بالمرسوم رقم 317/05 المؤرخ في 2005/09/10، ج ر العدد62. صادره في 2005/09/11.

[56]- المادة 07 من قانون رقم 20/01، المؤرخ في 2001/12/12 ،المرجع السابق.

[57]- قانون رقم 02/10، المؤرخ في 29يونيو 2010 ، المرجع السابق، ص 124.

[58]- قانون رقم 02/02 المؤرخ في 2002/02/05 يتعلق بحماية الساحل وتثمينه، ج ر العدد 10، صادره في 2002/02/12

ردمد ورقي: 2571-9971 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 1970 - 1994

وإعادة تشجير الغابات والحفاظ على التراث الغابي، وترشيد استغلاله، وحماية التنوع البيولوجي، وفك العزلة بتحسين شبكات المواصلات والاتصالات، وحماية الممتلكات الثقافية، والتاريخية، والأثرية والمحافظة عليها وتثمينها[59]،وتنفيذا لمقتضيات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لحماية المناطق الجبلية صدر قانون رقم 03/04 المؤرخ في 23 يونيو 2004 المتضمن حماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة الذي يعد مرجعا تشريعيا هاما من أجل تهيئة مستدامة لهذه المناطق الهشة بيئيا[60]،وكذلك المرسوم التنفيذي رقم 85/07 المؤرخ في 2007/03/10 الذي يحدد كيفيات إعداد نظام تهيئة إقليم الكتل الجبلية والمصادقة علية[61].

3- المخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر : تعد أحكام المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أداة وقائية في مكافحة التصحر وتفاقمه، باعتباره المحدد لمبادئ أعمال التنظيم الإقليمي والفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية، وتوزيع وتحويل الموارد المائية، وبرامج الاستصلاح الزراعي والري لمراعاة الخصوصيات المميزة للإقليم، وخاصة المناطق الحساسة والمتمثلة في الساحل والمرتفعات الجبلية والسهوب والجنوب والحدود [62]،كما نصت المادة 45 من قانون رقم 20/01 بإعداد مخطط توجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر[63].

الفرع الثاني: المخططات الخاصة

لتنفيذ توجهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يتطلب العديد من الأدوات ذات طبيعة خاصة من أبرزها مخططات الحواضر الكبرى، ومخططات البني التحتية الكبرى.

1- **المخططات التوجيهية لتهيئة الحواضر الكبرى :** وهي مخططات خاصة بتهيئة إقليم الحواضر الكبرى وهي الجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة، ونظرا للاختلالات، والصعوبات التي تعاني منها هذه الولايات من التزايد السريع في النمو الديمغرافي، والهجرة الريفية الوافدة وزيادة الضغط على الموارد الطبيعية، والتعمير العشوائي، ونقص بعض الخدمات، والتجهيزات، وارتفاع معدلات التلوث البيئي،

[59]- المادة 14 من قانون رقم 20/01، المرجع السابق

[60]- قانون رقم 02/10 ، المؤرخ في 29 يونيو 2010 ، المرجع السابق، ص124.

[61]- المرسوم التنفيذي رقم 85/07 المؤرخ في 2007/03/10 كيفيات إعداد نظام تهيئة إقليم كتلة الجبلية والمصادقة عليه والدراسات والاستشارات المسبقة الواجب إجراؤها وكذا إجراءات التحكيم المتعلقة بذلك، ج ر العدد 17، صادر في 2007/03/14

[62]- بن شارف أحمد، النظام القانوني لمكافحة التصحر في إطار التنمية المستدامة ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص قانون بيئة وتنمية مستدامة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أدرار ، 2017/2016، ص 109.

[63]- قانون رقم 20/01 ، المؤرخ في 2001/12/12 ، المرجع السابق.

واستنزاف الأراضي الفلاحية الخصبة، ومشكلة الإسكان والنقل، والصحة والتعليم، مما تطلب تدخل الدولة بوضع مخططات متخصصة لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى تحل محل مخططات تهيئة الأقاليم الولائية[64].

وحسب نص المادة 52 من قانون رقم 20/01 التي تحدد الترتيبات لتهيئة المساحة الحضرية على وجه الخصوص ، والتوجهات العامة المتعلقة باستعمال الأرض، وتعيين حدود المناطق الزراعية، والغابيه، والرعوية، والسهبية والمناطق التي يجب حمايتها وتحديد مواقع البني التحتية الكبرى، وحماية التراث الطبيعي، والثقافي، والتاريخي والأثري وتحديد مواقع التوسع الحضري، والأنشطة الصناعية، والتجارية، والسياحية[65]، وعملا بتوجهات المادة 52 من قانون رقم 20/01 سالفة الذكر صدر المرسوم التنفيذي رقم 94/12 المؤرخ في 2012/03/01 الذي يحدد شروط وكيفيات إعداد المخطط التوجيهي لتهيئة فضاء المدينة الكبيرة والموافقة عليه[66].

2- المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية : وهي الأدوات المفضلة لتطوير الإقليم الوطني والتنمية المنسجمة لمناطقه، و تتضمن هذه المخططات كافة الخدمات، والتجهيزات ذات المنفعة العامة التي تحقق العيش الكريم للسكان، وتتكون من مخططات توجيهية خاصة بتوفير المياه الصالحة للشرب والمحافظة عليه، وتطوير خدمات النقل البري، والبحري، والجوي، وترقية مرافق التعليم، والصحة، والتكوين وشبكات الطاقة والاتصال، وإنشاء المركبات الرياضية، و الصناعية ...الخ[67]، ويكون إعداد المخططات التوجيهية القطاعية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة العامة ومراجعتها موضوع تشاور وتنسيق بين مختلف القطاعات الفاعلة في مجال تهيئة الإقليم [68]، وقد صدر المرسوم التنفيذي رقم 443/05 المؤرخ في 2005/11/14 المتضمن كيفيات تنسيق المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ومجال

---

[64]- المادة 07 الفقرة الأخيرة من قانون رقم 20/01 ،المرجع السابق.

[65]- قانون رقم 20/01 ، المؤرخ في 2001/12/12 المرجع السابق.

[66]- المرسوم التنفيذي رقم 94/12 المؤرخ في 2012/03/01 الذي يحدد شروط وكيفيات إعداد المخطط التوجيهي لتهيئة فضاء المدينة الكبيرة والموافقة علية،ج ر العدد 14، صادر في 2012/03/07.

[67]- ذكرت المادة 22 من قانون رقم 20/01، على أن مخطط توجيهي الخاصة بالبني التحتية الكبرى يتعلق : (المياه ، النقل ، التنمية الزراعية ، الصيد ، الطاقة ، الاتصالات ، مؤسسات الجامعية ، التكوين ، الصحة ، السياحة ، التجهيزات الثقافية ، الرياضة ، الصناعة ، المناطق الأثرية)

[68]- المادتين 22 و23 من قانون رقم 20/01 ، المرجع السابق .

تطبيقها ومحتواها وكذا القواعد الإجرائية المطبقة عليها[69].

ومما سبق يتبين أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يعتمد على مدى نجاح الدولة الجزائرية في تخصيص أموالا ضخمة لدعم الخطط والبرامج التنموية المحلية، والوطنية ، ومتابعة تنفيذها من أجل تحقيق هذه الأهداف، التي تعتبر بمثابة الدليل الموجه الذي يتم من خلاله وضع السياسات المختلفة على مستوى الإقليم الجزائري .

الخاتمة:

انطلاقا من سقـــف الموازنة بين المخططات الوطنية، والتشريعات، والنصوص القانونية التي تناولت تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة لا سيما المادة 21 من الدستور الجزائري 2020 في البند الثاني التي تنص صراحة على ضمان بيئة سليمة من أجل حماية الأشخاص وتحقيق رفاهيهم، زيادة على توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره السنوي سنة 2019 م، والذي خص تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في سبع عشرة توصية؛ وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مركزية وأهمية الموضوع المتناول وفق منهجية علمية تبرز الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية لتعزيز مفاهيم التنمية المستدامة في إطار سياسة تهيئة الإقليم، باعتباره البوتقة التي تنصهر فيها كل المشاريع التنموية، والأنشطة الاقتصادية التي تتعلق بتحسين الإطار المعيشي للسكان في مختلف المستويات، خاصة البنية التحتية للمرافق، والتجهيزات العامة، وحماية الوسط البيئي التي تشكل تهيئة الإقليم عمودها الفقري والتنمية المستدامة مخرجاته الميدانية، وهو رهان لا يقل شأنا عن الرهانات الأخرى إن لم نقل أهمها على الإطلاق.

وعليه يجدر بنا في هذا المقام أن نطرح جملة من التوصيات والمقترحات لعلها تكون بداية البدايات في التأسيس الفعلي للنظرة المستقبلية للدور المحوري لتهيئة الإقليم في الدورة الاقتصادية، ومخرجات التنمية المستدامة على حياة الساكنة وفق الترتيب التالي:

1 – التوصيات

– مراعاة خصوصية المناطق في أشغال تهيئة الإقليم.

[69]– المرسوم التنفيذي رقم 443/05 المؤرخ في 2005/11/14 المتضمن كيفيات تنسيق المخططات توجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ومجال تطبيقها ومحتواها وكذا القواعد الإجرائية المطبقة عليها، ج ر العدد 75 ، صادره في 2005/11/20

– ضرورة المشاركة الحقيقية للمواطن في إعداد برامج تهيئة الإقليم.

– إحداث هياكل فعالة تسهر على مراقبة ومتابعة تنفيذ مقتضيات المخططات تهيئة الإقليم.

– تشجيع المشروعات التي تسهم في تحسين الوسط الحضري للمواطنين.

2– المقترحات:

– استكمال إصدار التشريعات الخاصة بالتنمية المستدامة المنصوص عليها في صلب المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

–التنصيص على مفهوم التنمية المستدامة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم حتى تتضح الرؤية أكثر.

– إضفاء الجزاء على القواعد القانونية المتضمنة مفاهيم التنمية المستدامة، وليس شعارات عامة منصوص عليها في القوانين تفتقد إلى الجزاء عند مخالفتها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية

[1]– قانون رقم 29/90 المؤرخ 1990/12/01 المعدل والمتمم، يتعلق بالتهيئة العمرانية، ج ر العدد 52 بالقانون رقم 05/04 المؤرخ في 2004/08/14 ، ج ر العدد 51

[1]– قانون رقم02/10 المؤرخ في 29 يونيو 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،ج ر العدد 61 .

[1]–قانون رقم 20/01 المؤرخ في 2001/12/12،المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،ج ر العدد 77

[1]– قانون رقم 02/02 المؤرخ في 2002/02/05 يتعلق بحماية الساحل وتثمينه، ج ر العدد 10

[1]–المرسوم التنفيذي رقم 85/07 المؤرخ في2007/03/10 كيفيات إعداد نظام تهيئة إقليم كتلة الجبلية والمصادقة عليه والدراسات والاستشارات المسبقة الواجب إجراؤها وكذا إجراءات التحكيم المتعلقة بذلك ج ر العدد 17

1–المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المعدل والمتمم المؤرخ في 1991/05/28 يحدد إجراءات إعداد مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، ج ر العدد 26 المعدل بالمرسوم رقم 317/05 المؤرخ في 2005/09/10، ج ر العدد62.

[1]– المرسوم التنفيذي رقم 443/05 المؤرخ في 2005/11/14 المتضمن كيفيات تنسيق المخططات توجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ومجال تطبيقها ومحتواها وكذا القواعد الإجرائية المطبقة عليها، ج ر العدد 75

[1]– المرسوم التنفيذي رقم 94/12 المؤرخ في2012/03/01 الذي يحدد شروط وكيفيات إعداد المخطط التوجيهي لتهيئة فضاء المدينة الكبيرة والموافقة عليه، ج ر العدد 14

[1]– المرسوم التنفيذي رقم 86/16 المؤرخ في 1986/03/01 الذي يحدد كيفيات إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية، ج ر العدد 13

ثانيا: الرسائل والمذكرات

- بن صالح محمد حاج عيسى، الآليات القانونية المقررة لحماية الساحل من التلوث في التشريع الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 01 ، 2016/2015.
- سعودي هجيرة، الاستدامة والمدينة : الممارسات في العمران المعاصر ، حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه ، كلية العلوم والتكنولوجيا ، جامعة بسكرة .

– بن شارف أحمد، النظام القانوني لمكافحة التصحر في إطار التنمية المستدامة ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص قانون بيئة وتنمية مستدامة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أدرار، 2017/2016

- تكواشت كمال، الآليات القانونية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص عقاري، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2008/ 2009.
- تواتي صارة يسمين، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، دراسة قانونية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 01 ، 2015/2014.

– براهيمي موفق، البعد البيئي لقواعد التعمير والبناء ، مذكرة ماجستير تخصص قانون إداري، جامعة تلمسان ، 2017/2016.

ثالثا: المقالات

– فوزية برسولي، بولحية شهيرة ، التنمية المستدامة في الجزائر قراءة للتدابير القانونية محليا وإقليميا ، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسة ، المجلد 02 ، العدد 02 ، 2018.

– مزياني فريدة، دور العقار في التنمية المحلية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، المجلد4، العدد 06 ، 2012.

- إسماعيل بن السعدي ، سمراء فاطمي، دور الجماعات المحلية في التنمية الحضرية ، مجلة الباحث ، جامعة قسنطينة 02 ،المجلد 13 ،العدد 01 ، 2017.
- حجام العربي، طري سميحة، التنمية المستدامة في الجزائر، قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06 ،العدد 02 ، 2020.
- زربيطة نوال، بغريش ياسمينة ، الأهداف الايكولوجية للتنمية الحضرية، مجلة الفكر المتوسطي، جامعة تلمسان، المجلد 11، العدد 01 ،2022 .
- صورية شنبي ومن معها ، مشروع إستراتيجية النقل الذكي لدعم إستراتيجية النقل المستدام المقترح لتطوير النقل البري في الجزائر وعوامل نجاحها، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2021 .
- طحرور فيصل، المنحى التطوري لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة 01، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2021 ، ص1445
- عباس راضية، تهيئة الإقليم والتعمير في التشريع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة 02 ،المجلد 02 ، العدد 02، 2012.
- فراحتية كمال، التنمية المستدامة ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد3، العدد 3 ، سبتمبر 2018.
- وليد عابي ومن معه ،آليات وأدوات حماية البيئة في الجزائر من منظور التنمية المستدامة ، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد ، المجلد 01 ، العدد 01، 2019 .

رابعا: المواقع الإلكترونية

[1]- ينظر إلى الموقع الالكتروني ويكيبيديا – الموسوعة الحرة ، اطلع يوم 2022/11/16 على الساعة 22:20 ليلا على الرابط التالي :
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9

[1]- ينظر إلى الموقع الالكتروني " موضوع " اطلع يوم 2022/11/16 على الساعة 22:20 ليلا على الرابط التالي : https://mawdoo3.com

[1]- ينظر إلى الموقع الالكتروني " بحر" أطلع يوم 2022/11/18 على الساعة 16:36 مساء على الرابط التالي : https://elb7r.com

[1]- ينظر إلى الموقع الالكتروني ; وزارة الاقتصاد والتخطيط التونسية " وثيقة التوجيهية تونس2035 " ص09 ، أطلع يوم 2022/11/23، الساعة 21:47 ليلا على الرابط الالكتروني

http://www.mdici.gov.tn/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7-

[1]– ينظر إلى مدونة الشيخ جواد على الموقع الالكتروني، أطلع يوم 2022/11/23 على الساعة 22:20 ليلا على الرابط التالي:
https://www.hadith-ramadan.com/2018/07/blogpost.html

[1]– ينظر إلى موقع الالكتروني " مندى العربي للتنمية المستدامة " ص02، أطلع يوم 2022/11/23 على الساعة 22:55 ليلا على الرابط التالي :
https://afsd-2021.unescwa.org/sdgs/pdf/background-notes/21-00210_%20AFSD-2021-Bckd-Note-On-Sdg-10-Ar24March.pd

[1]– ينظر إلى موقع الالكتروني الأمم المتحدة " ESCWA" اطلع يوم 2022/11/24 على الساعة 20:00 ليلا على الرابط التالي